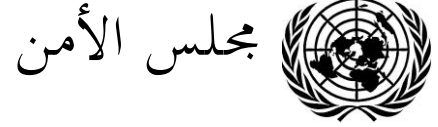


Distr.: General
29 December 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الشهري السابع والعشرين للمدير العام لمنظمة
حظر الأسلحة الكيميائية، المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)
(انظر المرفق). ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بتدمير المرافق الـ ١٢ لإنتاج الأسلحة الكيميائية، لم تدمر بعد حظيرة
واحدة. وما زال يتعذر الوصول إلى تلك الحظيرة بسبب الحالة الأمنية السائدة.
ويتواصل إحراز تقدم في تدمير جميع المواد الكيميائية التي أعلنتها الجمهورية العربية
السورية وذلك التدمير أقرب ما يكون إلى الإنجاز. وإني أتطلع إلى تأكيد التدمير الكامل
لجميع المواد الكيميائية التي أعلنتها الجمهورية العربية السورية.

وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إفقاد فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة
حظر الأسلحة الكيميائية للقيام بزيارته الثالثة عشرة للجمهورية العربية السورية. وواصل
الفريق متابعة المسائل العالقة من خلال زيارة المواقع وأخذ العينات؛ ومواصلة المشاورات مع
السلطات السورية؛ وإجراء مناقشات تقنية.

وكما تعلمون، سيقدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس
التنفيذي للمنظمة تقريراً قبل انعقاد دورته الحادية والثمانين في آذار/مارس ٢٠١٦ عن
تفاصيل كل المسائل العالقة، لا سيما تلك التي لم يحرز مزيد من التقدم بشأنها. ولذلك،
أرحب باستمرار التعاون بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الضروري
لتحقيق المزيد من التقدم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وعندما بعثت رسالتي السابقة (S/2015/908) المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أحلت إليكم التقارير الثلاثة الأخيرة لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب المناقشات التي جرت داخل المجلس التنفيذي للمنظمة عن أعمال البعثة. ولعلكم تذكرون أن تقريراً من بين التقارير الثلاثة وصف بأنه تقرير مؤقت.

ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الذي يحيط علماً بإعلان نوايا المدير العام للمنظمة بأن يدرج تقارير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، فقد أدرج المدير العام الصيغة النهائية للتقرير المؤقت المشار إليه أعلاه، ضمن رسالته الموجهة إلي المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وإني أحيط علماً بالاستنتاجات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك خروج بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة بأنه يلزم إجراء المزيد من التحقيقات.

وإني أدرك أن التقرير المرفق متاح حالياً بالإنكليزية فقط، وأن الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعمل على ترجمة التقرير إلى جميع اللغات الرسمية. وأدرك أيضاً أن المدير العام قد عمم التقرير المقدم باللغة الإنكليزية على جميع الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، وقبل ترجمة التقرير إلى جميع اللغات الرسمية، سيُعمم بالتالي عليكم التقرير المحال إليّ من المدير العام، للعلم، في شكل مذكرة من الأمانة العامة.

وفيما يتعلق بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فقد وقعت فرجينيا غامبا، رئيسة الآلية، اتفاق مركز البعثة مع حكومة الجمهورية العربية السورية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعقب توقيع اتفاق مركز البعثة، زار دمشق فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة المؤلف من ثلاثة أعضاء لعقد اجتماعات مع حكومة الجمهورية العربية السورية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وخلال الزيارة، اجتمع الفريق مع سعادة السيد فيصل المقداد، نائب وزير الشؤون الخارجية، ومسؤولين آخرين في الحكومة أكدوا استعداد الحكومة السورية للتعاون مع الآلية. وناقشوا مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) واتفاق مركز البعثة. ويتطلع فريق قيادة الآلية إلى تعاون الحكومة، عملاً بهذا القرار.

وأخيراً، تعرب قيادة الآلية عن امتنانها لما تلقتته حتى الآن من تبرعات للصندوق الاستئماني للآلية.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

يشرفني أن أرسل إليكم تقريرني الصادر بالعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن، المؤرخ كلاهما ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لإحالاته إلى مجلس الأمن. ويشمل تقريرني الفترة الممتدة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو يشمل أيضاً متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتفضلوا أيضاً بالاطلاع على مذكرة الأمانة التقنية المرفقة: تقرير بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصّي الحقائق في سورية بشأن الحوادث الموصوفة في رسائل نائب وزير الخارجية والمغتربين ورئيس الهيئة الوطنية للجمهورية العربية السورية. وهذه هي النسخة النهائية من التقرير المؤقت المقدم من قبل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

(توقيع) أحمد أزومجو

الضميمة

مذكرة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدّم الأمانة التقنية ("الأمانة") إلى المجلس التنفيذي ("المجلس")، عملاً بالفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الذي أصدره في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ويُرفع تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن من خلال الأمين العام، عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

٢ - واعتمد المجلس في اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً عنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار أن تقدّم الأمانة تقارير عن تنفيذه "باقتراح مع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC M 33/DEC.1".

٣ - واعتمد المجلس أيضاً في اجتماعه الثامن والأربعين قراراً عنوانه "تقارير بعثة المنظمة لتقصّي الحقائق في سورية" (الوثيقة EC-M-48/DEC.1 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥).

٤ - وعليه، يُقدّم هذا التقرير الشهري السابع والعشرون وفقاً لقراري المجلس الآنفى الذكر، وهو يشتمل على معلومات ذات صلة بالفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في استيفاء متطلبات القرارات EC-M-34/DEC.1 و EC-M-33/DEC.1

٥ - يرد في ما يلي عرضُ التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المفاد عنها:

(أ) كما أُفيد به من قبل، تحقّقت الأمانة من تدمير ١١ مرفقاً من المرافق الـ ١٢ لإنتاج الأسلحة الكيميائية ("مرافق الإنتاج") في الجمهورية العربية السورية، وهي تحديداً خمس بنى مقامة تحت الأرض وسبع حظائر طائرات. وخلال الفترة المفاد عنها، ظلّ الوصول إلى حظيرة الطائرات التي لم تدمّر بعد متعذراً بسبب الوضع الأمني.

(ب) قدّمت الجمهورية العربية السورية إلى المجلس، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تقريرها الشهري الخامس والعشرين (الوثيقة EC-81/P/NAT.3 المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) عما يُجرى على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها، وفق ما تقضي به الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1.

(ج) واطبت السلطات السورية على التعاون اللازم تنفيذاً للفقرة الفرعية ١(هـ) من القرار EC M 33/DEC.1 والفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف التي تُجرى على أراضيها أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية

٦ - أحرز تقدم ذو شأن في تدمير جميع المواد الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية، والتي رُحلت من أراضيها في عام ٢٠١٤. وتم التحقق في المجموع من تدمير ٩٩,٦ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، وتشمل هذه النسبة الإيزوبروبانول الذي سبق أن دُمّر في الجمهورية العربية السورية، و ١٠٠ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ١، و ٩٨,١ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ٢. وكذلك دُمّر الصيبب الذي آتته عملية تحييد الخردل الكبريتي والمادة DF. وبحلول نهاية الفترة المفاد عنها، دُمّر مما تبقى من المادة الكيميائية من الفئة ٢، فلوريد الهيدروجين (HF)، ما مجموعه ٨٤,٣ في المائة، إذ واصلت شركة فيوليا المحدودة المسؤولية للحلول التقنية (Veolia ES Technical Solutions, LLC) بالولايات المتحدة الأمريكية، أنشطة التدمير. وستنابر الأمانة على تقديمها إلى الدول الأطراف في لاهاي عروضاً وجيزة عن هذا العمل الذي يُتوقع أن يكتمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٧ - واصلت الأمانة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعاونهما في إطار بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، أوفدت المنظمة ستة من موظفيها في إطار تلك البعثة (يشمل ذلك فريق تقييم الإعلانات ("فريق التقييم")).

٨ - وما برح المدير العام يتصل بكبار ممثلي الدول الأطراف التي توجد فيها مرافق تدمير أو تقدّم المساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، ومسؤولين سامين في حكومة الجمهورية العربية السورية. وواظبت الأمانة، نيابة عن المدير العام، على إطلاع الدول الأطراف في لاهاي على أنشطتها، عملاً بطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤).

٩ - وحافظت الأمانة والسلطات السورية على تعاونهما القائم بشأن المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي السوري، وفق ما شجّع عليه المجلس في دورته السادسة والسبعين (الفقرة ٦-١٧ من الوثيقة EC-76/6 المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤). وواصل فريق تقييم الإعلانات خلال زيارته الثالثة عشرة إلى الجمهورية العربية السورية التي بدأت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ويتوقع أن تكتمل في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، متابعة المسائل غير المحسومة من خلال زيارة المواقع وإجراء المحادثات مع السلطات السورية والمشاورات التقنية والمقابلات مع المسؤولين في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ومع أن فريق التقييم عقد بعض اجتماعاته التقنية في بيروت خلال الأيام الثلاثة الأولى لزيارته بسبب الحالة الأمنية في دمشق، فقد تمكن من مواصلة عمله في دمشق بعد ذلك.

الموارد التكميلية

١٠ - بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني الخاص بسورية لتدمير الأسلحة الكيميائية، الذي تبلغ حصيلته ٥٠,٣ مليون أورو، أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ صندوق استثماري جديد للبعثات الموفدة إلى سورية لدعم بعثة تقصي الحقائق ("بعثة التقصي") والأنشطة الأخرى المتبقية، مثل أنشطة فريق التقييم. وحتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، استلم مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ أورو من ألمانيا، وتسير حالياً إجراءات استلام تعهدات مانحين آخرين.

الأنشطة المضطلع بها في ما يتصل ببعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية

١١ - صدر تقرير آخر عن فريق بعثة التقصي الذي حقق في حوادث أفادت الجمهورية العربية السورية بوقوعها وبأنها تنطوي على استخدام مواد كيميائية سامة، وقُدِّم التقرير في ١٧ كانون الأول/ديسمبر إلى الدول الأطراف لاستعراضه. ويستعرض التقرير ١١ حادثاً. وترى بعثة التقصي، استناداً إلى عملها المنطوي على إجراء مقابلات وأنشطة أخرى، أن من تضرروا في بعض الحالات قد يكونون قد تعرضوا لمادة ما غير ثابتة ومهيجة. بيد أنها لم تتوفر لها أدلة تسلط المزيد من الضوء لتحديد طبيعة التعرض أو مصدره. وفي إحدى الحالات، يشير تحليل عينات الدم إلى أن الأشخاص قد تعرضوا في وقت ما للسايرين أو مادة شبيهة بالسايرين. وينبغي إجراء المزيد من التحقيق لتحديد متى قد يكون وقع هذا التعرض وظروف وقوعه. ولا تزال تبرح الأمانة تقدم المساعدة وتعمل مع آلية التحقيق المشتركة من خلال بعثة التقصي.

الخاتمة

١٢ - ستركز بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية في المستقبل بصورة رئيسية على أنشطة فريق التقييم وبعثة التقصي، وكذلك على تدمير حظيرة الطائرات المتبقية والتحقق بشأنها.